J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.6 (4): 669 - 690 ,2015

ECONOMIC EFFECTS OF ECONOMIC REFORM POLICIES ON THE PRODUCTION OF BEAN CROP IN EGYPT

Nassar, W. O. A.
Dept. of Agricultural Economics, Fac. of Agric., Mansoura University

الآثار الاقتصادية لسياسات الإصلاح الاقتصادى على إنتاج محصول الفول البلدى فى مصر

وليد عمر عبد الحميد نصار
قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة - جامعة المنصورة

الملخص

تعتبر قضية الأمن الغذائى من أهم القضايا التى لها تأثير مباشر على الأوضاع السياسية والاقتصادية والتى تتزايد مع تصاعد أزمة الغذاء على المستويات العالمية خاصة فى ظل الاعتماد الكبير للدول على واردات الغذاء من الأسواق العالمية ، ويعتبر محصول الفول البلدى من أهم السلع الغذائية فى قائمة الواردات المصرية نظرا لأنه من المصادر الرئيسية فى غذاء المواطن المصرى خاصة فى ظل استمرار الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك والتى بدأت تظهر جلية بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى لذا استهدفت هذه الدراسة تقدير الآثار الاقتصادية لسياسات الإصلاح الاقتصادى على إنتاج محصول الفول البلدى فى مصر وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١ - دراسة الوضع الراهن لمحصول الفول البلدى فى مصر.

٢ - دراسة أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على إنتاج محصول الفول البلدى باستخدام كل من (Chow test) ونموذج المتغيرات الصورية ، وكذا مصفوفة تحليل السياسات (PAM) .

٣ - دراسة أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على صافى العائد الفدانى من محصول الفول البلدى .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى ما يلى :

- وجود أثر سلبى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على المساحة المزروعة بمحصول الفول البلدى حيث تحول من الزيادة بنحو ٥.٧٠٥ ألف فدان قبل تطبيق هذه السياسات إلى التناقص بنحو ١٣.٤٥ ألف فدان بعد تطبيق هذه السياسات ، ومما يؤكد ذلك :-

أ - انخفاض متوسط المساحة المزروعة من محصول الفول البلدى من ٢٩٦.٧ ألف فدان قبل تطبيق هذه السياسات إلى ٢٤٥.٣ ألف فدان بعد تطبيق هذه السياسات .

ب - المساحة المزروعة من محصول الفول البلدى قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد أخذت اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية معنوية إحصائياً قدرت بنحو ٥.٦٣ ألف فدان ، أو ما يمثل نحو ١.٩% من متوسطها السنوى والمقدر بحوالى ٢٩٦.٧ ألف فدان خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٣) ، فى حين تناقصت بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى بنحو ١٥.٢١ ألف فدان ، أو ما يمثل نحو ٦.٢% من متوسطها السنوى والبالغ نحو ٢٤٥.٣ ألف فدان خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣) وقد تأكد ذلك من الوجهة الإحصائية

- أوضحت الأرقام القياسية لمحصول الفول البلدى أن سياسات الإصلاح الاقتصادى كان لها أثراً إيجابياً على كل من الإنتاجية الفدانية والأسعار المزرعية ، فى حين كان لها أثراً سلبياً على تكاليف الإنتاج لهذا المحصول ، الأمر الذي يستدعى ضرورة إعادة النظر فى هذه السياسات مرة أخري ، خاصة وأن محصول الفول البلدى يعتبر من أهم المحاصيل البقولية فى المقتصد الزراعى المصرى .

- أوضحت مصفوفة تحليل السياسات والنتائج والمؤشرات المستنتجة منها أن سياسات الإصلاح الاقتصادى لمحصول الفول البلدى خلال فترتى الدراسة لم تكن فى صالح منتجى هذا المحصول لوجود ضرائب ضمنية عالية ، مما أدي إلى انخفاض الحافز لدى المنتجين وعزوفهم عن زراعته على الرغم من الأثر الإيجابي لسياسات الإصلاح الاقتصادى ذات الصلة بالإيرادات خاصة تلك المتعلقة بتحرير أسعار الإنتاج وقد يرجع ذلك إلى انعدام ذاك الأثر فى جانب مستلزمات الإنتاج نتيجة لإلغاء الدولة دعم مستلزمات الإنتاج وتخليها عن توفير أهمها للزراع ، وترك تجارتها إلى القطاع الخاص دون رقابة منها ، بالإضافة إلى انخفاض الميزة النسبية لمصر فى إنتاج هذا المحصول فى الأسواق العالمية .

وفى ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصى بما يلى :

- ضرورة التوسع فى زراعة محصول الفول البلدى خاصة فى الأراضى الجديدة ، الأمر الذى يؤدى تحسين خواص التربة وزيادة الإنتاج الكلى منه ومن ثم ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى منه .

- ضرورة زيادة إحلال العمل الآلى محل العمل البشرى والحيوانى لمحصول الفول البلدى ، الأمر الذى يؤدى إلى تقليل نفقات الإنتاج منه ومن ثم زيادة أربحية المنتج .
- ضرورة العمل على استنباط سلالات جديدة لمحصول الدراسة ذات إنتاجية مرتفعة ومقاومة للأمراض التى تصيب هذا المحصول .
- الاستمرار فى دراسة الأسعار المزرعية لمحصول الدراسة مما يساعد على استمرارية معظمة العائد لمحصول الفول البلدى ، مما يؤدى إلى استمرار الزراع فى حلبة إنتاجه من ناحية ، ويؤدى إلى رفع نسبة الاستكفاء الذاتى من المحصول من ناحية أخرى .
- ضرورة توفير الأعلاف البديلة للفول البلدى فى تغذية الحيوان ، مما يؤدى إلى تقليل حدة المنافسة بين الأنسان والحيوان على هذا المحصول .

المقدمة

انتهجت الحكومة المصرية أواخر الثمانينات مجموعة من سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بغرض القضاء على الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى ومحاولة الانتقال من وضع تسيطر فيه الدولة على توجيه الموارد إلى وضع جديد يعتمد على توجيه الموارد من خلال آليات السوق ، ومن أمثلة سياسات الإصلاح الاقتصادى التى اتبعتها الدولة فى الزراعة المصرية إلغاء نظام تحديد المساحة المزروعة لجميع المحاصيل الزراعية وتحرير التركيب المحصولى ، إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى ، إلغاء القيود على القطاع الخاص بهدف تشجيعه للقيام بدور فعال فى القطاع الزراعى ، إلغاء نظام التوريد الإجبارى لجميع المحاصيل الزراعية فيما عدا محصول قصب السكر الذى مازال ينظر فى تحريره ، تحرير أسعار كل المحاصيل الزراعية التى كانت تخضع للتسعير الحكومى ، تعديل أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتعكس أسعار الفائدة التجارية ، تطوير التشريعات الزراعية حيث تم إعادة النظر فى قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعية .

ويعتبر محصول الفول البلدى مصدراً من مصادر البروتين التى تصل نسبته إلى ٢٨% وتعتمد عليه الطبقات الشعبية فى غذائها عوضا عن نقص ما يحصلون عليه من البروتين الحيوانى إضافة إلى أهميته الزراعية فى زيادة خصوبة التربة من خلال قدرته العالية على تثبيت الأزوت ، كما يستخدم أيضا كمحصول علف لتغذية الحيوانات والماشية ، كما يعتبر محصول الفول البلدى من المحاصيل التى تأثرت بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى حيث تناقص متوسط المساحة المزروعة منه حوالى ٢٩٦.٧ ألف فدان خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٣) آى قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى إلى نحو ٢٤٥.٣ ألف فدان خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣) آى بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى ومن ثم تناقص الإنتاج الكلى إلى المستوى الذى لم يمكن الدولة من الوفاء بالمتطلبات السكانية .

مشكلة البحث

من المعلوم أن الآثار الإيجابية لسياسة الإصلاح الاقتصادى تفوق بكثير ما لها من آثار سلبية على الأنشطة الاقتصادية ، ألا أنه قد لوحظ تزايد التكاليف الإنتاجية لمحصول الفول البلدى مما كان لها من الآثار السلبية على مزراعى هذا المحصول حتى أنها قد أدت إلى تخلى الكثير من منتجى هذا المحصول عن الاستمرار فى إنتاجه وتحولهم إلى إنتاج غيره من المحاصيل الأخرى التى تتميز بمزايا اقتصادية ، ومن ثم تناقص المساحة المزروعة به ، وبالتالى الناتج القومى منه ، مما كان سببا فى لجوء الدولة إلى استيراد هذا المحصول وما يمثله هذا الاتجاه من أخطار اقتصادية واجتماعية متمثلة فى تزايد العبء الواقع على الميزان التجارى والموازنة العامة للدولة من خلال تخصيص جزء من موارد النقد الأجنبى المحدودة للاستيراد الاستهلاكى ، الأمر الذى أثار اهتمام الباحث لدراسة الآثار الاقتصادية لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على إنتاج هذا المحصول فى محاولة للنهوض به والعمل على رفع كفاءته الإنتاجية والاقتصادية نظرا لأن السواد الأعظم من السكان يعتمد عليه فى غذائه .

هدف البحث

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى تقدير الآثار الاقتصادية لسياسات الإصلاح الاقتصادى على إنتاج محصول الفول البلدى فى مصر وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١ - دراسة الوضع الراهن لمحصول الفول البلدى فى مصر خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١٣)

٢ - دراسة أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على إنتاج محصول الفول البلدى باستخدام كل من (Chow test) ونموذج المتغيرات الصورية ، وكذا مصفوفة تحليل السياسات (PAM) .

٣ - دراسة أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على صافى العائد الفدانى من محصول الفول البلدى

الطريقة البحثية ومصادر الحصول على البيانات:

تحقيقا لأهداف الدراسة اعتمد الباحث علي استخدام الطريقتين الاستقرائية والاحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة وفي تقدير العلاقات الاتجاهية عن طريق استخدام معدل النمو السنوي لقياس تطور المتغيرات الفيزيقية والاقتصادية التي تم دراستها لمحصول الدراسة وذلك باستخدام الصورة الجبرية التالية :

$$Y_T = e^{\alpha + \beta x_T}$$

وبأخذ اللوغارتيم الطبيعي للطرفين يصبح النموذج على الشكل التالي:

$$\ln Y_T = \alpha + \beta x_T$$

حيث تشير :

(Y) إلى المتغير التابع المقدر المراد قياس معدل نموه السنوي (Ln) إلى اللوغاريتم الطبيعي

(x) إلى عامل الزمن (T) إلى السنوات ١ ، ٢ ، ٣ ، .....، ٣٣

(β) إلى معدل النمو السنوي للمتغير موضع الدراسة.

كما تم استخدام اختبار **(Chow Test)** للتعرف على مدى وجود اختلافات تعكس أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على إنتاج محصول الدراسة خلال الفترة (١٩٨١ – ٢٠١٣) ، والتى تم تقسيمها إلى فترتين ، الفترة الأولى فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادى (١٩٨١-١٩٩٣) ، والفترة الثانية ما بعد الإصلاح الاقتصادى (١٩٩٤-٢٠١٣) وذلك من خلال قيمة **(F)** وفقا للمعادلة التالية :

$$F = \frac{SSE - \left(SSE_1 + SSE_2\right)/K}{\left(SSE_1 + SSE_2\right)/\left(N - 2K\right)}$$

حيث : -

SSE = مجموع مربعات الخطأ للفترة كاملة SSE_1 = مجموع مربعات الخطأ للفترة الأولى

SSE_2 = مجموع مربعات الخطأ للفترة الثانية N = عدد المشاهدات

K = عدد المعلمات الهيكلية المقدرة فى كل نموذج

كما تم تقدير اتجاه ومقدار أثر هذه السياسات باستخدام نموذج المتغيرات الصورية والتى تستخدم عادة كممثل لبعض المتغيرات النوعية أو الوصفية التى تؤثر فى الظواهر الاقتصادية ، وتأخذ قيمتين تحكميتين فقط هما الصفر عند غياب أثر الظاهرة والواحد عند وجود هذا الأثر وبناء على ذلك تم صياغة النموذج على النحو التالى :-

$$\hat{y}_t = \alpha_1 + \alpha_2 D + b_1 x_t + b_2 D x_t$$

حيث :

$\hat{y}$ = القيم التقديرية للمتغير التابع x = المتغير المستقل (عنصر الزمن)

D = يمثل المتغير الصورى ويأخذ القيمة صفر للفترة الأولى (١٩٨١-١٩٩٣) ، والقيمة واحد صحيح للفترة الثانية (١٩٩٤-٢٠١٣) وفى حالة معنوية النموذج يتم اشتقاق معادلة لكل فترة لتحديد مقدار واتجاه التغير وذلك على النحو التالى :

الفترة الأولى عندما ($D = 0$) وتمثلها المعادلة التالية :

$$y_t = \alpha_1 + b_1 x_t$$

الفترة الثانية عندما ($D = 1$) تمثلها المعادلة التالية :

$$y_t = (\alpha_1 + \alpha_2) + (b_1 + b_2) x$$

كما تم استخدام نموذج الأرقام القياسية لصافى العائد الفداني وذلك لقياس أثر التغير فى كل عامل من العوامل المسئولة عن التغير فى صافى العائد الفدانى ، حيث تشير قيمة صافى العائد الفدانى من محصول الدراسة إلى الفرق بين قيمة الإنتاج الكلى (الإيراد الكلى) من المحصول والتكاليف الإنتاجية لهذا المحصول خلال فترة زمنية معينة .

ويمكن حصر أهم العوامل المؤثرة على صافى العائد الفدانى (π) فى كل من كمية الإنتاج بالأردب (Q) ، السعر المزرعى بالجنيه (P) ، التكاليف الإنتاجية للفدان بالجنيه (C) .

أى أن صافى العائد يعتبر دالة فى هذه العوامل الثلاثة والتى تأخذ حينئذ الصورة التالية :-

$$\pi = F(Q, P, C)$$

ويمكن تحويلها إلى الصورة التالية لحساب قيمة صافى العائد الفدانى :-

$$\pi = \left[(Q \,.\, P) - C\right]$$

حيث أن) π (تشير إلي قيمة صافى العائد الفداني بالجنيه ، (Q) كمية الإنتاج بالأدب ، (P) السعر المزرعى للأردب بالجنيه ، (C) تكاليف الإنتاج للفدان بالجنيه .

وبذلك يكون الرقم القياسي البسيط لصافى العائد الفدانى من محصول الدراسة (I_{π}) نتيجة تغير جميع العوامل المسئولة كما فى النموذج التالي :-

$$I_{\pi} = \frac{\pi_1}{\pi_0} = \frac{\left[(Q_1 \,.\, P_1) - C_1\right]}{\left[(Q_0 \,.\, P_0) - C_0\right]} \times 100$$

حيث π_0 ، π_1 مقدار صافى العائد الفداني فى فترتي الأساس والمقارنة على الترتيب .

$\left[Q_1, P_1, C_1\right]$ كمية الإنتاج ، والسعر المزرعى ، وتكاليف الإنتاج للفدان فى فترة المقارنة

$\left[Q_0, P_0, C_0\right]$ كمية الإنتاج ، والسعر المزرعى ، وتكاليف الإنتاج للفدان فى فترة الأساس

ولإيضاح أثر كل عامل من العوامل المكونة لصافى العائد الفدانى على التغيرات الحادثة فيه فقد تم تقسيم أو تجزئة الرقم القياسي البسيط إلى مكوناته التالية :-

(١) الرقم القياسي البسيط لصافى العائد نتيجة تغير كمية الإنتاج (إنتاجية الفدان) ($I_{\pi q}$)

$$I_{\pi q} = \frac{\left[(Q_1 \,.\, P_0) - C_0\right]}{\left[(Q_0 \,.\, P_0) - C_0\right]} \times 100$$

(٢) الرقم القياسي البسيط لصافى العائد نتيجة تغير السعر المزرعى ($I_{\pi P}$)

$$I_{\pi q} = \frac{\left[(Q_1 \,.\, P_1) - C_0\right]}{\left[(Q_1 \,.\, P_0) - C_0\right]} \times 100$$

(٣) الرقم القياسي البسيط لصافى العائد نتيجة تغير تكاليف الإنتاج للفدان ($I_{\pi C}$)

$$I_{\pi q} = \frac{\left[(Q_1 \,.\, P_1) - C_1\right]}{\left[(Q_1 \,.\, P_1) - C_0\right]} \times 100$$

وأخيراً تم استخدام مصفوفة تحليل السياسات **(PAM)** لتقييم أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على إنتاج محصول الفول البلدى استناداً على المعايير التالية :

(١) معامل الحماية الإسمي Nominal Protection Coefficient (NPC)

ويقسم هذا المعيار إلى نوعين:

(أ) معامل الحماية الإسمي للمنتجات النهائية

Nominal Protection Coefficient of Outputs (NPCO)

وهو يعكس التشوهات السعرية أو الانحرافات السعرية بين القيم الفعلية للإيرادات (أسعار السوق) والقيم الإقتصادية ، أي أنه يقيس أثر تدخل الدولة فى تسويق وتسعير محصول الفول البلدى ، ويقاس بقسمة الإيرادات بالقيم الفعلية على الإيرادات بالقيم الاقتصادية ، وإذا كان (NPCO أكبر من واحد) فإن ذلك يشير إلى وجود سياسة حمائية لصالح المنتج عن طريق دعم إنتاج محصول الفول البلدى أى أن السعر المحلى يفوق السعر العالمي ممثلاً فى سعر الظل ، أما إذا كان (NPCO أقل من واحد) فإن هذا يعنى وجود ضرائب على منتجى محصول الفول البلدى ، بينما إذا كان (NPCO يساوى واحد) فهذا يعني وجود سياسة حيادية أي لا يوجد أي تدخل من الدولة بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجى محصول الفول البلدى وكذلك أيضاً لا تقوم الدولة بأي سياسة حمائية لصالح منتجى هذا المحصول .

(ب) معامل الحماية الإسمي للمدخلات القابلة للتجارة:

Tradable Inputs Nominal Protection Coefficient (NPCI)

وهو يقيس أثر السياسة الزراعية على مستلزمات الإنتاج من خلال تحديد حجم الدعم الذي تقدمه الدولة لمستلزمات إنتاج محصول الفول البلدى ، أي أنه يقيس الانحرافات أو التشوهات بين الأسعار المحلية للمدخلات القابلة للتجارة وأسعارها الحدودية ، ويحسب بقسمة قيمة المدخلات القابلة للتجارة بأسعار السوق على قيمتها بالقيم الإقتصادية ، إذا كانت قيمة (NPCI أكبر من واحد) فإن ذلك يشير إلى وجود ضرائب على منتجي محصول الفول البلدى أى أن السعر المحلى لمستلزمات الإنتاج يفوق أسعارها العالمية ، أما إذا كانت (NPCI أقل من واحد) فإن ذلك يشير إلى وجود دعم لمستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة ، فى حين إذا كانت قيمة (NPCI يساوى واحد) فهذا يعكس غياب التدخل في سوق المدخلات القابلة للتجارة حيث يتساوى أسعار شراء هذه المدخلات محلياً مع أسعار شرائها من السوق العالمي .

(٢) معامل الحماية الفعال Effective Protection Coefficient (EPC)

ويقوم هذا المعامل بنفس دور معامل الحماية الأسمى وإلا أنه يعتبر أكثر شمولية وكفاءة فى حساب تأثير السياسة لأنه يأخذ فى اعتباره كل من المستلزمات والنواتج معاً ، ويستخدم لقياس كافة الآثار الناتجة عن تدخل الدولة سواء من خلال تسعير المنتجات أو دعم مستلزمات الإنتاج أو فرض ضرائب على المنتجين أي أنه يعكس الأثر الصافى للسياسات المتبعة على إنتاج محصول الفول البلدى ويقاس بقسمة القيمة المضافة بأسعار السوق على القيمة المضافة بالأسعار الاقتصادية .

ثانياً - مقاييس الميزة النسبية Measures of Comparative Advantage

معامل تكلفة الموارد المحلية Domestic Resources Cost Coefficient (DRC)

يستخدم (DRC) لقياس الكفاءة الإقتصادية للموارد المحلية وقياس الميزة النسبية لإنتاج محصول الفول البلدى على مستوى الاقتصاد القومى وذلك من خلال مقارنة تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المحلية بصافى تدفق النقد الأجنبي المتولد من استخدام هذه الموارد ، وتكون الأنشطة ذات التكلفة المنخفضة أكثر كفاءة ، ويقاس معامل تكلفة الموارد المحلية بقسمة تكلفة الموارد المحلية غير القابلة للتجارة مقيمة اقتصادياً على حاصل الفرق بين (قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج التى لها تجارة) مقيمة اقتصادياً ، وإذا كانت قيمة (DRC أكبر من واحد) فإن ذلك يشير إلى أن تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المحلية تفوق قيمتها المضافة ، أي أن الدولة تتحمل تكاليف أعلى فى إنتاج محصول الفول البلدى محلياً ، ويعتبر هذا النشاط غير مربح ، وبالتالى فإن الدولة لن تكون لها قدرة تنافسية عالمياً في إنتاج هذا المحصول لأنها لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاجه ، ويكون من الأفضل تحويل الموارد من إنتاج هذا المحصول إلى إنتاج محاصيل أخري ذات كفاءة إنتاجية أعلي وأكثر ربحية وتتمتع فيها بميزة نسبية إنتاجية تؤهلها للمنافسة في الأسواق العالمية ، بينما إذا كانت قيمة (DRC أقل من واحد) فإن ذلك يشير إلى أن تكلفة استخدام الموارد المحلية أقل من قيمتها المضافة بسعر الحدود مما يعكس تمتع هذه الدولة بميزة نسبية في إنتاج هذا المحصول ومن الأفضل التوسع في إنتاجه ، فى حين إذا كانت قيمة (DRC يساوى واحد) فإن هذا يشير إلى وضع التوازن حيث أن الدولة وصلت إلى نقطة التعادل وبالتالى لا تحقق مكاسب أو توفير من إنتاج هذا المحصول .

هذا وقد استخدمت الدراسة البيانات الإحصائية الثانوية الصادرة من الجهات المختصة وذات الصلة بموضوع الدراسة مثل نشرات الإحصاءات الزراعية الصادرة عن الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وذلك خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١٣) ، وكذا المراجع العلمية المرتبطة بمجال الدراسة.

النتائج ومناقشتها

المحور الأول : الوضع الراهن لمحصول الفول البلدى فى مصر خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١٣)

١ – تطور المساحة المزروعة :

يتبين من استعراض بيانات جدول (١) بالملحق أن المساحة المزروعة من محصول الفول البلدى قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٢٣٧.٧ ألف فدان عام ١٩٨١ وحد أقصى بلغ نحو ٣٦٢.٨ ألف فدان عام ١٩٨٨ تمثل نحو ١٥٢.٦٢% مما كانت عليه فى عام ١٩٨١ وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٢٩٦.٧ ألف فدان ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن المساحة المزروعة بالفول البلدى المعادلة (أ) قد أخذت اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية معنوية إحصائياً قدرت بنحو ٥.٦٣ ألف فدان أو ما يمثل نحو ١.٩% من متوسطها السنوى خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٣) .

فى حين تشير بيانات جدول (١) بالملحق أن المساحة المزروعة من محصول الفول البلدى بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٩٧.٩ ألف فدان عام ٢٠١٢ تمثل نحو ٢٨.٦% مما كانت عليه فى عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ نحو ٣٨٥ ألف فدان عام ١٩٩٨ تمثل نحو ١١٢.٥% مما كانت عليه عام ١٩٩٤ وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٢٤٥.٣ ألف فدان ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن المساحة المزروعة بالفول البلدى المعادلة (ب) قد أخذت اتجاهاً تناقصياً بتناقص سنوى إحصائياً قدر بنحو ١٥.٢١ ألف فدان أو ما يمثل نحو ٦.٢% من متوسطها السنوى خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣).

٢ – تطور الإنتاجية الفدانية :

تشير بيانات جدول (١) بالملحق أن الإنتاجية الفدانية لمحصول الفول البلدى قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٣.٥٦ أردب عام ١٩٩٢ تمثل نحو ٦٣.١٢% مما كانت عليه فى عام ١٩٨١ وحد أقصى بلغ نحو٧.٩٨ أردب عام ١٩٩٠ تمثل نحو١٤١.٤٨% مما كانت عليه عام ١٩٨١ وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٦.٠٥ أردب ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن الإنتاجية الفدانية للفول البلدى المعادلة (أ) قد أخذت اتجاهاً تناقصياً بتناقص سنوى غير معنوى إحصائياً قدر بنحو ٠.٠٣٦ أردب أو ما يمثل نحو ٠.٦% من متوسطها السنوى مما يشير إلى ثباتها النسبى حول متوسطها السنوى خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٣).

فى حين توضح بيانات جدول (١) بالملحق أن الإنتاجية الفدانية لمحصول الفول البلدى بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٥.٩٩ أردب عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ نحو ٩.٥٨ أردب عام ٢٠١٣ تمثل نحو ١٥٩.٩٣% مما كانت عليه عام ١٩٩٤ وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٨.٧١ أردب ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن الإنتاجية الفدانية للفول البلدى المعادلة (ب) قد أخذت اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية معنوية إحصائياً قدرت بنحو ٠.٠٩٥ أردب أو ما يمثل نحو ١.١% من متوسطها السنوى خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣) .

٣ – تطور الإنتاج الكلى :

يتضح من استعراض بيانات جدول (١) بالملحق أن الإنتاج الكلى لمحصول الفول البلدى قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ١٣٤٠.٦ ألف أردب عام ١٩٨١ وحد أقصى بلغ نحو٢٦٢٣.٨ ألف أردب عام ١٩٨٩ تمثل نحو١٩٥.٧١% مما كانت عليه عام ١٩٨١ بمتوسط سنوى بلغ نحو ١٩١٣.٢ ألف أردب ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) الإنتاج الكلى لمحصول الفول البلدى المعادلة (أ)قد أخذ اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية غير معنوية إحصائياً قدرت بنحو ٢٤.٨٧ ألف أردب أو ما يمثل نحو ١.٣% من متوسطه السنوى مما يشير إلى ثباته النسبى حول متوسطه السنوى خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٣).

جدول رقم (١) تطور المتغيرات الفيزيقية والاقتصادية لمحصول الفول البلدى فى مصر خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١٣)

المتغير	الفترة	رقم الفترة	α	β	المتوسط	ت المحسوبة	ر٢	ف	معدل النمو السنوى
المساحة المزروعة (بالألف فدان)	قبل الإصلاح	(أ)	٢٥٨.١٣	٠.٠١٩	٢٩٦.٧	٢.١٥٤*	٠.٢٩٧	٤.٦٤*	١.٩
	بعد الإصلاح	(ب)	٤٣٨.٤١	(٠.٠٦٢)	٢٤٥.٣	(٩.٣١٣)**	٠.٨٢٨	٨٦.٧٢٨**	٦.٢
الإنتاجية الفدانية (أردب/فدان)	قبل الإصلاح	(أ)	٦.٦٥٥	(٠.٠٠٦)	٦.٠٥	(٠.٣٧٧)--	٠.٠١٣	٠.١٤٢--	٠.٦
	بعد الإصلاح	(ب)	٧.٥٩٥	٠.٠١١	٨.٧١	٢.٦٤٢*	٠.٢٨	٦.٩٨٣**	١.١
الإنتاج الكلى (بالألف أردب)	قبل الإصلاح	(أ)	١٧١٧.٩٤	٠.٠١٣	١٩١٣.٢	٠.٨٦٩--	٠.٠٦٤	٠.٧٥٦--	١.٣
	بعد الإصلاح	(ب)	٣٣٢٥.٩٨	(٠.٠٥١)	٢٠٦١.٨	(٦.٤٠٦)**	٠.٦٩	٤١.٠٤**	٥.١
التكاليف الكلية (جنيه/فدان)	قبل الإصلاح	(أ)	١٢٦.٣٤	٠.١٣٨	٣٨٤.٢	١٥.٩٣٢**	٠.٩٥٨	٢٥٣.٨٣٤**	١٣.٨
	بعد الإصلاح	(ب)	٧٢٥.٨٦	٠.٠٩١	٢١٩١.٥	١٨.٢٢٧**	٠.٩٤٩	٣٣٢.٢٢**	٩.١
تكلفة الوحدة (جنيه/أردب)	قبل الإصلاح	(أ)	١٨.٩٨٢	٠.١٤٤	٦٣.٥	٧.٥٩٨**	٠.٨٤	٧.٧٣٣**	١٤.٤
	بعد الإصلاح	(ب)	٩٥.٥٧	٠.٠٨	٢٥١.٦	١١.٢٩١**	٠.٨٧٦	١٢٧.٤٧٨**	٨
السعر المزرعى (جنيه)	قبل الإصلاح	(أ)	٢٧.٨٣٩	٠.١٤	٨٤.٩	١٨.٧٤٦**	٠.٩٧	٣٥١.٤١٩**	١٤
	بعد الإصلاح	(ب)	١١٨.٧١	٠.٠٨٩	٣٥٠.١	١٤.٣٩٩**	٠.٩٢	٢٠٧.٣٢٧**	٨.٩
الإيراد الكلى (جنيه)	قبل الإصلاح	(أ)	٢٣٠.٨٧٤	٠.١٢٥	٦٢٣.٢	٩.٩٩١**	٠.٩٠١	٩٩.٨٢٤**	١٢.٥
	بعد الإصلاح	(ب)	٩٨٩.٥٧	٠.٠٩٩	٣٣١٧.٦	١٦.٥٦٣**	٠.٩٣٨	٢٧٤.٣٤٧**	٩.٩
صافى العائد (جنيه)	قبل الإصلاح	(أ)	١٢٦.٧٩٦	٠.٠٥٧	٢٣٩	٠.٩٦٣--	٠.٠٧٨	٠.٩٢٨--	٥.٧
	بعد الإصلاح	(ب)	٢٤٢.٢١١	٠.١٢	١١٢٦.١	٧.٩٩١**	٠.٧٨	٦٣.٨٥٦**	١٢

(**) معنوى عند ١% (*)معنوى عند ٥% (--) غير معنوي الأرقام بين الأقواس تمثل قيم سالبة

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (١) بالملحق

فى حين تشير بيانات جدول (١) بالملحق أن الإنتاج الكلى لمحصول الفول البلدى بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٨٩٨.٥ ألف أردب عام ٢٠١٢ يمثل نحو ٤٣.٨٧% مما كان عليه فى عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ نحو ٣٣٧٥ ألف أردب عام ١٩٩٨ يمثل نحو ١٦٤.٧٩% مما كان عليه عام ١٩٩٤ بمتوسط سنوى بلغ نحو ٢٠٦١.٨ ألف أردب ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن الإنتاج الكلى لمحصول الفول البلدى المعادلة (ب) قد أخذ اتجاهاً تناقصياً بتناقص سنوى معنوى إحصائياً قدر بنحو ١٠٥.١٥ ألف أردب أو ما يمثل نحو ٥.١% من متوسطه السنوى خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣).

٤ ــ تطور التكاليف الكلية :

يتبين من استعراض بيانات جدول (١) بالملحق أن التكاليف الكلية لمحصول الفول البلدى قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ١٤٨.٧٥ جنيهاً عام ١٩٨١ وحد أقصى بلغ نحو ٩٨٦.٨ جنيهاً عام ١٩٩٣ تمثل نحو ٦٦٣.٣٩% مما كانت عليه فى عام ١٩٨١ بمتوسط سنوى بلغ نحو ٣٨٤.٢ جنيهاً ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن التكاليف الكلية لمحصول الفول البلدى المعادلة (أ) قد أخذت اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية معنوية إحصائياً قدرت بنحو ٥٣.٠١ جنيهاً أو ما يمثل نحو ١٣.٨% من متوسطها السنوى خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٣).

فى حين يتضح من بيانات جدول (١) بالملحق أن التكاليف الكلية لمحصول الفول البلدى بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٨٧١.٢ جنيهاً عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ نحو ٤٧٤٣ جنيهاً عام ٢٠١٣ تمثل نحو ٥٤٤.٤٢% مما كانت عليه عام ١٩٩٤ بمتوسط سنوى بلغ نحو ٢١٩١.٥ جنيهاً ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن التكاليف الكلية لمحصول الفول البلدى المعادلة (ب) قد أخذت اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية معنوية إحصائياً قدرت بنحو ١٩٩.٤٢ جنيهاً أو ما يمثل نحو ٩.١% من متوسطها السنوى خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣) .

٥ – تطور تكلفة الأردب :

تشير بيانات جدول (١) بالملحق أن تكلفة الأردب لمحصول الفول البلدى قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٢٦.٣٧ جنيهاً عام ١٩٨١ وحد أقصى بلغ نحو ١٨٢.٠٢ جنيهاً عام ١٩٩٢ تمثل نحو ٦٩٠.٢٥% مما كانت عليه فى عام ١٩٨١ بمتوسط سنوى بلغ نحو ٦٣.٥ جنيهاً ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن تكلفة الأردب لمحصول الفول البلدى المعادلة (أ) قد أخذت اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية معنوية إحصائياً قدرت بنحو ٩.١٤ جنيهاً أو ما يمثل نحو ١٤.٤% من متوسطها السنوى خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٣).

فى حين يتبين من بيانات جدول (١) بالملحق أن تكلفة الأردب لمحصول الفول البلدى بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ١١١.٥٩ جنيهاً عام ١٩٩٥ تمثل نحو ٧٦.٧٢% مما كانت عليه عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ نحو ٤٩٥.٠٩ جنيهاً عام ٢٠١٣ تمثل نحو ٣٤٠.٤١% مما كانت عليه عام ١٩٩٤ بمتوسط سنوى بلغ نحو ٢٥١.٦ جنيهاً ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن تكلفة الأردب لمحصول الفول البلدى المعادلة (ب) قد أخذت اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية معنوية إحصائياً قدرت بنحو ٢٠.١٣ جنيهاً أو ما يمثل نحو ٨% من متوسطها السنوى خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣).

٦ – تطور السعر المزرعى :

يتضح من استعراض بيانات جدول (١) بالملحق أن السعر المزرعى لمحصول الفول البلدى قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٣٦.٤ جنيهاً عام ١٩٨١ وحد أقصى بلغ نحو ١٦٤ جنيهاً عام ١٩٩٢ تمثل نحو ٤٥٠.٥٥% مما كانت عليه فى عام ١٩٨١ بمتوسط سنوى بلغ نحو ٨٤.٩ جنيهاً ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن السعر المزرعى لمحصول الفول البلدى المعادلة (أ) قد أخذ اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية معنوية إحصائياً قدرت بنحو ١١.٩ جنيهاً أو ما يمثل نحو ١٤% من متوسطه السنوى خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٣) .

فى حين تشير بيانات جدول (١) بالملحق أن السعر المزرعى لمحصول الفول البلدى بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ١٥٣.٨ جنيهاً عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ نحو ٧٣٠ جنيهاً عام ٢٠١٣ تمثل نحو ٤٧٤.٦٤% مما كانت عليه عام ١٩٩٤ بمتوسط سنوى بلغ نحو ٣٥٠.١ جنيهاً ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن السعر المزرعى لمحصول الفول البلدى المعادلة (ب) قد أخذ اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية معنوية إحصائياً قدرت بنحو ٣١.١٦ جنيهاً أو ما يمثل نحو ٨.٩% من متوسطه السنوى خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣) .

٧ – تطور الإيراد الكلى :

يتبين من استعراض بيانات جدول (١) بالملحق أن الإيراد الكلى لمحصول الفول البلدى قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٢٥١.٦ جنيهاً عام ١٩٨١ وحد أقصى بلغ نحو ١٢٣٠.٨ جنيهاً عام ١٩٩٣ تمثل نحو ٤٨٩.١٨% مما كانت عليه فى عام ١٩٨١ بمتوسط سنوى بلغ نحو ٦٢٣.٢ جنيهاً ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن الإيراد الكلى لمحصول الفول البلدى المعادلة (أ) قد أخذ اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية معنوية إحصائياً قدرت بنحو ٧٧.٩ جنيهاً أو ما يمثل نحو ١٢.٥% من متوسطه السنوى خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٣) .

فى حين يتضح من بيانات جدول (١) بالملحق تراوح أن الإيراد الكلى لمحصول الفول البلدى بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ١٠٥٦.٦ جنيهاً عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ نحو ٧٢٨٦ جنيهاً عام ٢٠١٣ تمثل نحو ٦٨٩.٥٧% مما كانت عليه عام ١٩٩٤ بمتوسط سنوى بلغ نحو

٣٣١٧.٦ جنيهاً ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن الإيراد الكلى لمحصول الفول البلدى المعادلة (ب) قد أخذ اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية معنوية إحصائياً قدرت بنحو ٣٢٨.٤٤ جنيهاً أو ما يمثل نحو ٩.٩% من متوسطه السنوى خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣).

٨ – تطور صافى العائد الفدانى :

تشير بيانات جدول (١) بالملحق أن صافى العائد الفدانى لمحصول الفول البلدى قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٩٦.٠٣ جنيهاً عام ١٩٨٢ تمثل حوالى ٩٣.٣٦% مما كان عليه فى عام ١٩٨١ وحد أقصى بلغ نحو ٤٥١.٦٨ جنيهاً عام ١٩٩٠ تمثل نحو ٤٣٩.١٦% مما كانت عليه فى عام ١٩٨١ بمتوسط سنوى بلغ نحو ٢٣٩ جنيهاً ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (١) أن صافى العائد الفدانى لمحصول الفول البلدى المعادلة (أ) قد أخذ اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية غير معنوية إحصائياً قدرت بنحو ١٣.٦٢ جنيهاً أو ما يمثل نحو ٥.٧% من متوسطه السنوى مما يشير إلى ثباته النسبى حول متوسطه السنوى خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٣) .

فى حين يتبين من بيانات جدول (١) بالملحق أن صافى العائد الفدانى لمحصول الفول البلدى بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ١٨٥.٤ جنيهاً عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ نحو ٢٦٠٥ جنيهاً عام ٢٠١٢ تمثل نحو ١٤٠٥.١% مما كانت عليه عام ١٩٩٤ بمتوسط سنوى بلغ نحو ١١٢٦.١ جنيهاً ، كما يتضح من دراسة جدول رقم (١) أن صافى العائد الفدانى لمحصول الفول البلدى المعادلة (ب) قد أخذ اتجاهاً تصاعدياً بزيادة سنوية معنوية إحصائياً قدرت بنحو ١٣٥.١٣ جنيهاً أو ما يمثل نحو ١٢% من متوسطه السنوى خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣) .

المحور الثانى : أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على إنتاج محصول الفول البلدى

أولاً : باستخدام اختبار **Chow والمتغيرات الصورية**

١ – أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على المساحة المزروعة :

يتضح من نتائج جدول (٢) وجود أثر معنوى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على المساحة المزروعة من محصول الفول البلدى عند مستوى معنوية ١% وذلك من خلال اختبار **Chow test** حيث قدرت قيمة F_{chow} بنحو ٣٠.٥٨٤ ، كما تم تقدير هذا الأثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\hat{y} = 256.735 + 304.787D + 5.705x - 19.161Dx$$
$$(7.807)^{**} \quad (2.183)^{*} \quad (-6.498)^{**}$$
$$R^{-2} = 0.783 \qquad F = 39.473^{**}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الانحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو ٣٩.٤٧٣ ، ولتحديد مقدار واتجاه هذا الأثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى :

معادلة الفترة الأولى
$$\hat{y} = 256.735 + 5.705x$$
$$^{*}(٢.٩١١)$$

معادلة الفترة الثانية
$$\hat{y} = 561.522 - 13.45x$$
$$^{**}(-٣.٨٠٤)$$

جدول رقم (٢) أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على المتغيرات الفيزيقية والاقتصادية لمحصول الفول البلدى فى مصر خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١٣)

المتغير	الفترة	α	β	المتوسط	معامل الاختلاف	الرقم القياسى التجميعى	الأثر المطلق	الأثر النسبى	F chow
المساحة المزروعة (بالألف فدان)	قبل الإصلاح	٢٥٦.٧٣٥	٥.٧٠٥	٢٩٦.٧	١٤.٠٣	٨٢.٦٨	(٥١.٤)	(١٧.٣٢)	٣٠.٥٨٤**
	بعد الإصلاح	٥٦١.٥٢٢	(١٣.٤٥٦)	٢٤٥.٣	٣٥.١٨				
الإنتاجية الفدانية (أردب/فدان)	قبل الإصلاح	٦.٥٦٣	(٠.٠١)	٦.٠٥	١٨.٣٤	١٤٣.٩٧	١.٤٤	٤٣.٩٧	١.٩٦٧--
	بعد الإصلاح	٦.٥٨	٠.٠٨٤	٨.٧١	١٠.٤٥				
الإنتاج الكلى (بالألف أردب)	قبل الإصلاح	١٧٣٥.٠١٢	٢٥.٤٥٨	١٩١٣.٢	١٩.٦٧	١٠٧.٧٦	١٤٨.٦	٧.٧٦	١٨.٢١**
	بعد الإصلاح	٤٢٦٥.٩٨٦	(٩٣.٧٩٤)	٢٠٦١.٨	٣٢.٩٣				
التكاليف الكلية (جنيه/فدان)	قبل الإصلاح	٢.٢١٢	٥٤.٥٧١	٣٨٤.٢	٦١.٧٣	٥٧٠.٤١	١٨٠٧.٣	٤٧٠.٤١	١٧.٧٥**
	بعد الإصلاح	(٢٥٠٩.٦٧)	٢٠٠.٠٤٧	٢١٩١.٥	٥٨				
تكلفة الوحدة (جنيه/أردب)	قبل الإصلاح	(٧.٨٦٠)	١٠.١٨٥	٦٣.٥	٧٧.١٩	٣٩٦.٢٢	١٨٨.١	٢٩٦.٢٢	٩.٣٠٣**
	بعد الإصلاح	(٢٣٤.٦٦٥)	٢٠.٧٠٤	٢٥١.٦	٥٣.٦٦				
السعر المزرعى (جنيه)	قبل الإصلاح	٦.٠٣١	١١.٢٥٩	٨٤.٩	٥٣.٦٧	٤١٢.٣٧	٢٦٥.٢	٣١٢.٣٧	١٧.٢٥**
	بعد الإصلاح	(٣٨٦.٧٨٤)	٣١.٣٥٨	٣٥٠.١	٥٧.٢				
الإيراد الكلى (جنيه)	قبل الإصلاح	١٢٣.٠١٩	٧١.٤٥٢	٦٢٣.٢	٤٨.٢٧	٥٣٢.٣٥	٢٦٩٤.٤	٤٣٢.٣٥	٢١.٢٣**
	بعد الإصلاح	(٤١٧٣.٠١٣)	٣١٨.٧٤٩	٣٣١٧.٦	٦٠.٩٦				
صافى العائد (جنيه)	قبل الإصلاح	١٢٠.٨٠٨	١٦.٨٨١	٢٣٩	٦٠.٣١	٤٧١.١٧	٨٨٧.١	٣٧١.١٧	١٣.٢٣**
	بعد الإصلاح	(١٦٦٣.٣٤)	١١٨.٧٠٢	١١٢٦.١	٧٠.٦٥				

(**) معنوى عند ١% (--) غير معنوي الأرقام بين الأقواس تمثل قيم سالبة

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (١) بالملحق

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر سلبى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على المساحة المزروعة بمحصول الفول البلدى حيث تناقص مقدار التغير السنوى فى المساحة المزروعة بهذا المحصول وتحوله من زيادة بنحو ٥.٧٠٥ ألف فدان قبل تطبيق هذه السياسات إلى انخفاض بنحو ١٣.٤٥ ألف فدان بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث ذلك انخفاض متوسط المساحة المزروعة من محصول الفول البلدى من ٢٩٦.٧ ألف فدان قبل تطبيق هذه السياسات إلى ٢٤٥.٣ ألف فدان بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على المساحة المزروعة بمحصول الفول البلدى فى صورة انخفاض للمساحة المزروعة بنحو ٥١.٤ ألف فدان بنسبة بلغت نحو ١٧.٣٢% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى للمساحة المزروعة من محصول الفول البلدى بنحو ٨٢.٦٨% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف أن المساحة المزروعة من محصول الفول البلدى بعد تطبيق هذه السياسات كانت أقل استقراراً مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات وهذا أمر منطقى نتيجة لإلغاء

الدعم على مستلزمات الإنتاج وإلغاء التوريد الإجبارى للمحاصيل الأمر الذى أدى إلى عزوف كثير من المزراعين عن زراعة مثل هذه المحاصيل بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها وانخفاض أربحيتها .

٢ – أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الإنتاجية الفدانية :

تشير نتائج جدول (٢) وجود أثر غير معنوى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على الإنتاجية الفدانية من محصول الفول البلدى وذلك من خلال اختبار **Chow test** حيث قدرت قيمة F_{chow} بنحو ١.٩٦٧ ، كما تم تقدير هذا الأثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\hat{y} = 6.563 + 0.017D - 0.01x + 0.094Dx$$

$$(0.016)^{--} \quad (-0.136)^{--} \quad (1.187)^{--}$$

$$R^{-2} = 0.555 \qquad F = 14.312^{**}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الانحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو ١٤.٣١٢ ، ولتحديد مقدار واتجاه هذا الأثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى :

معادلة الفترة الأولى $\hat{y} = 6.563 - 0.01x$

*(٢.٣٥٤-)

معادلة الفترة الثانية $\hat{y} = 6.58 + 0.084x$

*(٢.٢٧٥)

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر إيجابى غير ملحوظ لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على الإنتاجية الفدانية لمحصول الفول البلدى حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى الإنتاجية الفدانية لهذا المحصول وتحوله من انخفاض بنحو ٠.٠١ اردب قبل تطبيق هذه السياسات إلى زيادة بنحو ٠.٠٨٤ أردب بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث ذلك تزايد متوسط الإنتاجية الفدانية من محصول الفول البلدى من ٦.٠٥ أردب قبل تطبيق هذه السياسات إلى ٨.٧١ أردب بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على الإنتاجية الفدانية بمحصول الفول البلدى فى صورة زيادة طفيفة للإنتاجية الفدانية بنحو ١.٤٤ أردب بنسبة بلغت نحو ٤٣.٩٧% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى للإنتاجية الفدانية من محصول الفول البلدى بنحو ١٤٣.٩٧% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف أن الإنتاجية الفدانية من محصول الفول البلدى بعد تطبيق هذه السياسات كانت أكثر استقراراً مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات وهذا أمر منطقى لما سبق الاشارة إليه من قبل.

٣ – أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الإنتاج الكلى :

يتبين من نتائج جدول (٢) وجود أثر معنوى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على الإنتاج الكلى من محصول الفول البلدى عند مستوى معنوية ١% وذلك من خلال اختبار **Chow test** حيث قدرت قيمة F_{chow} بنحو ١٨.٢١ ، كما تم تقدير هذا الأثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\hat{y} = 1735.012 + 2530.974D + 25.458x - 119.252Dx$$

$$(5.805)^{**} \quad (0.872)^{--} \quad (-3.621)^{**}$$

$$R^{-2} = 0.534 \qquad F = 13.211^{**}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الانحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو ١٣.٢١١ ، ولتحديد مقدار واتجاه هذا الأثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى :

معادلة الفترة الأولى $\hat{y} = 1735.012 + 25.458x$

*(٢.٢٦)

معادلة الفترة الثانية $\hat{y} = 4265.986 - 93.794x$

**(٤.٦٨١-)

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر سلبى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على الإنتاج الكلى لمحصول الفول البلدى حيث تناقص مقدار التغير السنوى فى الإنتاج الكلى بهذا المحصول وتحوله

من زيادة بنحو ٢٥.٤٥٨ ألف أردب قبل تطبيق هذه السياسات إلى انخفاض بنحو ٩٣.٧٩٤ ألف أردب بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على الإنتاج الكلى لمحصول الفول البلدى بنحو ١٤٨.٦ ألف أردب بنسبة بلغت نحو ٧.٧٦% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى للإنتاج الكلى من محصول الفول البلدى بنحو ١٠٧.٧٦% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف أن الإنتاج الكلى من محصول الفول البلدى بعد تطبيق هذه السياسات كانت أقل استقراراً مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات وهذا أمر طبيعى نتيجة لانخفاض المساحات المزروعة من هذا المحصول .

٤ – أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على التكاليف الكلية :

يتضح من نتائج جدول (٢) وجود أثر معنوى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على التكاليف الكلية من محصول الفول البلدى عند مستوى معنوية ١% وذلك من خلال اختبار **Chow test** حيث قدرت قيمة F_{chow} بنحو ١٧.٧٥ ، كما تم تقدير هذا الأثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\hat{y} = 2.212 - 2511.882D + 54.571x + 145.476Dx$$
$$(-5.954)^{**} \quad (1.932)^{*} \quad (4.563)^{**}$$
$$R^{-2} = 0.919 \qquad F = 121.396^{**}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الانحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو ١٢١.٣٩٦ ، ولتحديد مقدار واتجاه هذا الأثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى :

معادلة الفترة الأولى $\hat{y} = 2.212 + 54.571x$
$^{**}(٣.٦٩٤)$

معادلة الفترة الثانية $\hat{y} = -2509.67 + 200.047x$
$^{**}(٥.٨٧٦)$

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر سلبى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على التكاليف الكلية لمحصول الفول البلدى حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى التكاليف الكلية لهذا المحصول بنحو ٥٤.٥٧١ جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى نحو٢٠٠.٠٤٧ جنيه بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث ذلك تزايد متوسط التكاليف الكلية من محصول الفول البلدى من ٣٨٤.٢ جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى ٢١٩١.٥ جنيه بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على التكاليف الكلية بمحصول الفول البلدى فى صورة ارتفاع للتكاليف الكلية بنحو ١٨٠٧.٣ جنيه بنسبة بلغت نحو ٤٧٠.٤١% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى للتكاليف الكلية من محصول الفول البلدى بنحو ٥٧٠.٤١% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف أن التكاليف الكلية من محصول الفول البلدى بعد تطبيق هذه السياسات كانت أكثر استقراراً مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات وهذا أمر منطقى نتيجة لإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج .

٥ – أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على تكلفة الأردب :

تشير نتائج جدول (٢) وجود أثر معنوى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على تكلفة الأردب من محصول الفول البلدى عند مستوى معنوية ١% وذلك من خلال اختبار **Chow test** حيث قدرت قيمة F_{chow} بنحو ٩.٣٠٣ ، كما تم تقدير هذا الأثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\hat{y} = -7.860 - 226.805D + 10.185x + 10.519Dx$$
$$(-4.129)^{**} \quad (2.771)^{*} \quad (2.536)^{*}$$
$$R^{-2} = 0.891 \qquad F = 79.124^{**}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الانحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو ٧٩.١٢٤ ، ولتحديد مقدار واتجاه هذا الأثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى :

معادلة الفترة الأولى $\hat{y} = -7.860 + 10.185x$

*(٢.٩٥٢)

$$\hat{y} = -234.665 + 20.704x$$ معادلة الفترة الثانية

**(٣.١١٨)

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر سلبى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على تكلفة الأردب لمحصول الفول البلدى حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى تكلفة الأردب لهذا المحصول بنحو ١٠.١٨٥ جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى نحو ٢٠.٧٠٤ جنيه بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث ذلك تزايد متوسط تكلفة الأردب من محصول الفول البلدى من ٦٣.٥ جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى ٢٥١.٦ جنيه بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على تكلفة الأردب لمحصول الفول البلدى فى صورة ارتفاع لتكلفة الأردب بنحو ١٨٨.١ جنيه بنسبة بلغت نحو ٢٩٦.٢٢% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى لتكلفة الوحدة من محصول الفول البلدى بنحو ٣٩٦.٢٢% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف أن تكلفة الأردب من محصول الفول البلدى بعد تطبيق هذه السياسات كانت أكثر استقراراً مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات .

٦ – أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على السعر المزرعى :

يتبين من نتائج جدول (٢) وجود أثر معنوى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على السعر المزرعى من محصول الفول البلدى عند مستوى معنوية ١% وذلك من خلال اختبار Chow test حيث قدرت قيمة F_{chow} بنحو ١٧.٢٥ ، كما تم تقدير هذا الأثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\hat{y} = 6.031 - 392.815D + 11.259x + 20.099Dx$$
$$(-5.763)^{**} \quad (2.468)^{*} \quad (3.904)^{*}$$
$$R^{-2} = 0.91 \qquad F = 108.396^{**}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الانحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو ١٠٨.٣٩٦ ، ولتحديد مقدار واتجاه هذا الأثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى :

$$\hat{y} = 6.031 + 11.259x$$ معادلة الفترة الأولى

**(٣.٢٦٥)

$$\hat{y} = -386.784 + 31.358x$$ معادلة الفترة الثانية

**(٦.٢٣٥)

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر إيجابى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على السعر المزرعى لمحصول الفول البلدى حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى السعر المزرعى لهذا المحصول بنحو ١١.٢٥٩ جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى نحو ٣١.٣٥٨ جنيه بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث ذلك تزايد متوسط السعر المزرعى من محصول الفول البلدى من ٨٤.٩ جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى ٣٥٠.١ جنيه بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على السعر المزرعى لمحصول الفول البلدى فى صورة ارتفاع للسعر المزرعى بنحو ٢٦٥.٢ جنيه بنسبة بلغت نحو ٣١٢.٣٧% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى للسعر المزرعى من محصول الفول البلدى بنحو ٤١٢.٣٧% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف أن السعر المزرعى من محصول الفول البلدى بعد تطبيق هذه السياسات كانت أقل استقراراً مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات .

٧ – أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الإيراد الكلى :

يتضح من نتائج جدول (٢) وجود أثر معنوى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على الإيراد الكلى من محصول الفول البلدى عند مستوى معنوية ١% وذلك من خلال اختبار **Chow test** حيث قدرت قيمة F_{chow} بنحو ٢١.٢٣ ، كما تم تقدير هذا الأثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\hat{y} = 123.019 - 4296.032D + 71.452x + 247.297Dx$$

$$\underset{(-6.506)^{**}}{} \quad \underset{(1.617)^{-}}{} \quad \underset{(4.958)^{**}}{}$$

$R^{-2} = 0.916$ $F = 117.866^{**}$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الانحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو ١١٧.٨٦٦ ، ولتحديد مقدار واتجاه هذا الأثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى :

معادلة الفترة الأولى $\hat{y} = 123.019 + \underset{(٢.٢٩٤)^{*}}{71.452x}$

معادلة الفترة الثانية $\hat{y} = -4173 + \underset{(٤.٦٨٢)^{**}}{318.749x}$

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر إيجابى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على الإيراد الكلى لمحصول الفول البلدى حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى الإيراد الكلى لهذا المحصول بنحو ٧١.٤٥٢ جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى نحو ٣١٨.٧٤٩ جنيه بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث ذلك تزايد متوسط الإيراد الكلى من محصول الفول البلدى من ٦٢٣.٢ جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى ٣٣١٧.٦ جنيه بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على الإيراد الكلى لمحصول الفول البلدى فى صورة ارتفاع للإيراد الكلى بنحو ٢٦٩٤.٤ جنيه بنسبة بلغت نحو ٤٣٢.٣٥% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى للإيراد الكلى من محصول الفول البلدى بنحو ٥٣٢.٣٥% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف أن الإيراد الكلى من محصول الفول البلدى بعد تطبيق هذه السياسات كانت أقل استقراراً مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات .

٨ – أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على صافى العائد الفدانى :

تشير نتائج جدول (٢) وجود أثر معنوى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على صافى العائد الفدانى من محصول الفول البلدى عند مستوى معنوية ١% وذلك من خلال اختبار **Chow test** حيث قدرت قيمة F_{chow} بنحو ١٣.٢٣ ، كما تم تقدير هذا الأثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\hat{y} = 120.808 - 1784.149D + 16.881x + 101.821Dx$$

$$\underset{(-5.132)^{**}}{} \quad \underset{(0.726)^{-}}{} \quad \underset{(3.878)^{**}}{}$$

$R^{-2} = 0.829$ $F = 52.852^{**}$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الانحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو ٥٢.٨٥٢ ، ولتحديد مقدار واتجاه هذا الأثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى :

معادلة الفترة الأولى $\hat{y} = 120.808 + \underset{(٢.٢٥٢)^{*}}{16.881x}$

معادلة الفترة الثانية $\hat{y} = -1663.34 + \underset{(٤.١٧٨)^{**}}{118.702x}$

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر إيجابى لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على صافى العائد الفدانى لمحصول الفول البلدى حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى صافى العائد الفدانى لهذا المحصول بنحو ١٦.٨٨١ جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى نحو ١١٨.٧٠٢ جنيه بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث ذلك تزايد متوسط صافى العائد الفدانى من محصول الفول البلدى من ٢٣٩ جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى ١١٢٦.١ جنيه بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على صافى العائد الفدانى لمحصول الفول البلدى فى صورة ارتفاع لصافى العائد الفدانى بنحو ٨٨٧.١ جنيه بنسبة بلغت نحو ٣٧١.١٧% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى لصافى العائد الفدانى من محصول الفول البلدى بنحو ٤٧١.١٧% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف أن صافى العائد الفدانى من محصول الفول البلدى بعد تطبيق هذه السياسات كانت أقل استقراراً مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات .

ثانياً : باستخدام مصفوفة تحليل السياسات

نتائج مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول البلدى :

١ - مقاييس الأرباح والتحويلات

توضح نتائج جدول (٣) أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى التى تم إتباعها على محصول الفول البلدى خلال فترتى الدراسة حيث تشير تلك النتائج إلى أن متوسط الأرباح الفعلية (بسعر السوق) والتى حصل عليها منتجوا محصول الفول البلدى قد بلغت حوالى ٢٣٩ ، ١١٢٦.١ جنيهاً خلال فترتى الدراسة في حين بلغت الأرباح الاقتصادية المقدرة نحو ٥٥٦.٢٩ ، ٢٦٩٠.٦٩ جنيهاً حيث تشير القيم الموجبة للأرباح الاقتصادية إلى تحمل المنتجين لضرائب غير مباشرة (ضمنية) نتيجة شراء مستلزمات الإنتاج بسعر يفوق سعرها العالمى وقد بلغ الأثر الصافي لسياسات الإصلاح خلال فترتى الدراسة (١٩٨١-١٩٩٣) ، (١٩٩٤-٢٠١٣) حوالى ٣١٧.٢٩ ، ١٥٦٤.٥٩ جنيهاً على الترتيب والذي يمثل الفرق بين الأرباح الفعلية والأرباح الاقتصادية وتعكس الإشارة السالبة لهذه القيم إلى وجود تشوهات سعرية لسياسات الإصلاح التى تم إتباعها على إنتاج محصول الفول البلدى خلال تلك الفترات نتيجة ارتفاع التكاليف الفعلية عن التكاليف الاقتصادية ، كما تشير النتائج إلى تعثر وضع المنتجين فى الفترة الأخيرة ، الأمر الذي يعكس انخفاض الأسعار المزرعية لهذا المحصول وبالتالى انخفاض قيمة الأرباح السوقية ومن ثم تعثر وضع المنتجين .

كما تشير نتائج نفس الجدول إلى أن أسعار المدخلات القابلة للتجارة فى السوق أقل من أسعارها الاقتصادية خلال فترتى الدراسة وهو ما يشير إلى وجود دعم للمدخلات الإنتاجية حيث بلغ أثر التحويل حوالى ٢٧.٤ ، ٢١٠.٧٢ جنيهاً وبمقارنة أثر التحويل خلال فترتى الدراسة يتضح الأثر السلبي لسياسات الإصلاح الحالية على مستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة نتيجة انخفاض قيمة أثر التحويل وخاصة إذا تم مقارنة أثر التحويل بالقيم السوقية لتلك المستلزمات فى كل فترة ، بينما يتبين أن أسعار السوق للمدخلات غير القابلة للتجارة أعلى من أسعارها الاقتصادية وهو ما يشير إلى تحمل المنتجين لضرائب ضمنية على تلك المدخلات يتزايد بإتباع سياسات الإصلاح الحالية حيث بلغ أثر التحويل حوالى ٣٣.٠٩ ،١١٦.٥١ جنيهاً خلال فترتى الدراسة .

جدول (٣) نتائج مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الفول البلدى خلال فترتى الدراسة

الفترة	البيـــان	وحدة القياس	الإيرادات	تكاليف المدخلات		الأرباح
				قابلة للتجارة	غير قابلة للتجارة	
قبل الإصلاح (١٩٨١-١٩٩٣)	القيم الفعلية (أسعار السوق)	جنيهاً	٦٢٣.٢	١٠٣.٧	٢٨٠.٥	٢٣٩
	القيم الاقتصادية (سعر الظل)	جنيهاً	٩٣٤.٨	١٣١.١	٢٤٧.٤١	٥٥٦.٢٩
	التحويلات (أثر السياسات)	جنيهاً	(٣١١.٦)	(٢٧.٤)	٣٣.٠٩	(٣١٧.٢٩)
بعد الإصلاح (١٩٩٤-٢٠١٣)	القيم الفعلية (أسعار لسوق)	جنيهاً	٣٣١٧.٦	٥٧٨.٧	١٦١٢.٨	١١٢٦.١
	القيم الاقتصادية (سعر الظل)	جنيهاً	٤٩٧٦.٤	٧٨٩.٤٢	١٤٩٦.٢٩	٢٦٩٠.٦٩
	التحويلات (أثر السياسات)	جنيهاً	(١٦٥٨.٨)	(٢١٠.٧٢)	١١٦.٥١	(١٥٦٤.٥٩)

م	أهم المؤشرات		الفترة الأولى	الفترة الثانية
١-	الأرباح الفعليـــــة	(A-B-C)	٢٣٩	١١٢٦.١
٢-	الأرباح الاقتصادية (بسعر الظل)	(E-F-G)	٥٥٦.٢٩	٢٦٩٠.٦٩
٣-	تحويلات الإنتاج(أثر السياسة على الإنتاج)	(A-E)	(٣١١.٦)	(١٦٥٨.٨)
٤-	تحويلات المدخلات القابلة للتجارة	(B-F)	(٢٧.٤)	(٢١٠.٧٢)
٥-	تحويلات المدخلات غير القابلة للتجارة	(C-G)	٣٣.٠٩	١١٦.٥١
٦-	التحويلات الصافية (الأثر الصافى للسياسة)	(D-H)	(٣١٧.٢٩)	(١٥٦٤.٥٩)
٧-	معامل الحماية الإسمى للمنتجات (NPCO)	(A ÷ E)	٠.٦٧	٠.٦٧
٨-	معامل الحماية الإسمى للمدخلات (NPCI)	(B ÷ F)	٠.٧٩١	٠.٧٣٣
٩-	معامل الحماية الفعال (EPC)	(A-B) ÷(E-F)	٠.٦٤٦	٠.٦٥٤
١٠-	معامل الميزة النسبية (DRC)	(G) ÷(E-F)	٠.٣٠٨	٠.٣٥٧

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (٢) بالملحق . **الأرقام التى بين الأقواس أرقام سالبة**

٢ - مقاييس الحماية والميزة النسبية

(أ) معامل الحماية الأسمى للمنتجات النهائية :

توضح مؤشرات جدول (٣) عدم وجود فرق بين السعر المحلى ونظيره العالمى لمحصول الفول البلدى خلال فترتى الدراسة حيث بلغت قيمة معامل الحماية الأسمى للمنتجات النهائية نحو ٠.٦٧ خلال فترتى الدراسة ، الأمر الذى يعنى أن المنتجين يتحملون ضرائب ضمنية ودعما للمستهلك يمثل نحو ٣٣% خلال فترتى الدراسة من قيمة الناتج بالأسعار العالمية والمقدرة بحوالى ٩٣٤.٨ جنيهاً ، ٤٩٧٦.٤ جنيهاً للفدان ، أى أن المنتج يتحمل عبء تبلغ قيمته حوالى ٣١١.٦ جنيهاً ، ١٦٥٨.٨ جنيهاً للفدان خلال فترتى الدراسة ، الأمر الذى يلزم معه حماية المزارع بزيادة قيمة الإنتاج من خلال العمل على زيادة الإنتاجية الفدانية باستخدام أصناف محسنة عالية الإنتاجية وإتباع حزم تكنولوجية حديثة مع زيادة الدور الذى يقوم به جهاز الإرشاد الزراعى فى هذا الصدد .

(ب) معامل الحماية الأسمى للمدخلات الإنتاجية

ويعكس هذا المعامل أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على مستلزمات إنتاج محصول الفول البلدى من خلال نسبة الدعم الذي تقدمه الدولة لتلك المستلزمات حيث توضح نتائج الجدول المذكور أن قيمة معامل الحماية الاسمي للمدخلات بلغت حوالى ٠.٧٩١ ، ٠.٧٣٣ خلال فترتى الدراسة وهو ما يعنى أن نسبة الدعم المقدمة من الدولة لمستلزمات إنتاج الفول البلدى بلغت ٢٠.٩% ، ٢٦.٧% ، وهذا يوضح الأثر الإيجابى لسياسات الإصلاح الاقتصادى الحالية على مستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة حيث تنخفض قيمة معامل الحماية الأسمى للمدخلات الإنتاجية خلال فترة ما بعد سياسات الإصلاح الاقتصادى عن نظيرتها خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادى ، مما يعنى انخفاض نسبة التشوهات السعرية فى الأسواق المحلية لمستلزمات محصول الفول البلدى .

(ج) معامل الحماية الفعال

توضح مؤشرات جدول (٣) أن معامل الحماية الفعال لمحصول الفول البلدى خلال فترتى الدراسة بلغ نحو ٠.٦٤٦ ، ٠.٦٥٤ وهو ما يشير إلى أن المزارع لا يحصل ألا على حوالى ٦٤.٦% ، ٦٥.٤% من القيمة المضافة للمحصول بالأسعار العالمية ويتحمل ضرائب ضمنية ودعما للمستهلك تمثل نحو ٣٥.٤% ، ٣٤.٦% خلال فترتى الدراسة بالرغم من انخفاض قيمة مستلزمات الإنتاج المحلية عن قيمتها الاقتصادية ، مما يؤكد ضرورة زيادة قيمة الإنتاج من خلال زيادة الإنتاجية الفدانية لتعويض المنتجين النقص السابق إيضاحه فى القيمة المضافة .

(د) معامل الميزة النسبية

بدراسة أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الميزة النسبية لمحصول الفول البلدى تبين أن معامل الميزة النسبية (معامل تكلفة الموارد المحلية) بلغ حوالى ٠.٣٠٨ ، ٠.٣٥٧ وهو ما يشير إلى وجود ميزة نسبية لمصر فى إنتاج محصول الفول البلدى فى الأسواق العالمية رغم اختلاف سياسات الإصلاح التى تم تطبيقها على هذا المحصول حيث أشارت النتائج السابقة إلى انخفاض الميزة النسبية بعد إتباع سياسات الإصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى نتيجة زيادة قيمة معامل الميزة النسبية فى فترة ما بعد تطبيق سياسات الإصلاح عن فترة ما قبل تطبيق سياسات الإصلاح .

من الاستعراض السابق لمصفوفة تحليل السياسات والنتائج والمؤشرات المستنتجة منها أن سياسات الإصلاح الاقتصادى لمحصول الفول البلدى خلال فترتى الدراسة لم تكن فى صالح منتجى هذا المحصول لوجود ضرائب ضمنية عالية ، مما أدي إلى انخفاض الحافز لدى المنتجين وعزوفهم عن زراعته على الرغم من الأثر الإيجابي لسياسات الإصلاح الاقتصادى ذات الصلة بالإيرادات خاصة تلك المتعلقة بتحرير أسعار الإنتاج وقد يرجع ذلك إلى انعدام ذاك الأثر فى جانب مستلزمات الإنتاج نتيجة لإلغاء الدولة دعم مستلزمات الإنتاج وتخليها عن توفير أهمها للزراع ، وترك تجارتها إلى القطاع الخاص دون رقابة منها ، بالإضافة إلى انخفاض الميزة النسبية لمصر فى إنتاج هذا المحصول فى الأسواق العالمية .

المحور الثالث : أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على صافى العائد الفدانى من محاصيل الدراسة

(أ) محصول الفول البلدى :

١ - الرقم القياسي لصافي العائد الفدانى نتيجة تغير جميع العوامل (I_π)

توضح مؤشرات جدول (٤) أن الرقم القياسي لصافى العائد الفدانى من محصول الفول البلدى قد ارتفع خلال فترة ما بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى ليصل إلى حوالى ٦٦٢.٧% ، أي أن الزيادة فى الرقم القياسي بلغت أكثر من خمسة أمثالها خلال فترة المقارنة (٥٦٢.٧%) . وقد بلغت الزيادة فى صافى

العائد الفدانى لمحصول الفول البلدى كقيمة مطلقة حوالى ٧٢٨.٤٢ جنيها خلال فترة ما بعد تطبيق سياسات الإصلاح مما يعكس الأثر الإيجابي لهذه السياسات على صافي العائد كنتيجة طبيعية لتحرير الأسعار الزراعية

٢ - الرقم القياسي البسيط لصافى العائد نتيجة تغير الإنتاجية الفدانية ($I_{\pi q}$)

يتبين من نتائج جدول (٤) الأثر الإيجابى لسياسات الإصلاح على إنتاجية الفدان من الفول البلدى حيث تشير النتائج الموضحة بالجدول أن الرقم القياسي لصافى العائد الفدانى نتيجة تغير الكمية المنتجة بلغ حوالى ٢٧٤.٤٥% خلال فترة المقارنة مقارنة بفترة الأساس وهو ما يعنى ارتفاع الرقم القياسى لصافى العائد الفدانى بنحو ١٧٤.٤٥% خلال فترة المقارنة وقد قدرت قيمة الارتفاع بحوالى ٢٢٥.٨٣ جنيها كقيمة مطلقة فى صافى العائد ، ويعزى ذلك إلى زيادة الإنتاجية الفدانية نتيجة استخدام أصناف حديثة عالية الإنتاجية وزيادة دور الإرشاد الزراعى فى تطبيق حزم التوصيات الفنية .

٣ - الرقم القياسي البسيط لصافى العائد نتيجة تغير السعر المزرعى ($I_{\pi P}$)

بدراسة بيانات جدول (٤) يتبين الأثر الإيجابي لسياسات الإصلاح الاقتصادى على السعر المزرعى لمحصول الفول البلدى حيث ارتفع الرقم القياسي لصافى العائد الفدانى نتيجة تغير السعر المزرعى بشكل ملحوظ ليصل إلى ٧٥٠.١٦% خلال فترة المقارنة مقارنة بفترة الأساس وهو ما يعنى ارتفاع الرقم القياسى لصافى العائد الفدانى بنحو ٦٥٠.١٦% خلال فترة المقارنة وقد بلغت الزيادة فى صافى العائد كقيمة مطلقة حوالى ٢٣٠٩.٨٩ جنيها خلال فترة ما بعد تطبيق هذه السياسات وهذا متفق مع المنطق الاقتصادي .

٤ - الرقم القياسي البسيط لصافى العائد نتيجة تغير تكاليف الإنتاج للفدان ($I_{\pi C}$)

توضح نتائج جدول (٤) الأثر السلبي لسياسات الإصلاح الاقتصادى على تكاليف إنتاج الفول البلدى والناتجة عن الأمور التى واكبت هذه السياسات ومنها إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى ورفع القيمة الإيجارية للفدان وتحديد أسعار تلك المستلزمات حسب قوي السوق ودخول القطاع الخاص فى مجال تجارة مستلزمات الإنتاج حيث توضح مؤشرات هذا الجدول انخفاض الرقم القياسي لصافى العائد الفدانى من محصول الفول البلدى ليصل إلى نحو ٣٢.١٩% خلال فترة المقارنة وهو ما يعنى انخفاض الرقم القياسي لصافى العائد فى فترة المقارنة عن فترة الأساس بحوالى ٦٧.٨١% وقد نتج عن ذلك انخفاض فى صافى العائد الفدانى كقيمة مطلقة قدرت بنحو ١٨٠٧.٣ جنيهاً خلال فترة ما بعد تطبيق هذه السياسات .

جدول (٤) الأرقام القياسية لصافى العائد الفدانى لمحصول الفول البلدى والتغيرات لمتوسط الفترتين (١٩٨١-١٩٩٣) ، (١٩٩٤-٢٠١٣)

البيـــان	مقارنة الفترة(١٩٨١-١٩٩٣) بالفترة (١٩٩٤-٢٠١٣)
أولا : التغير المطلق فى صافى العائد الفدانى بالجنيه نتيجة تغير كل من :	جنيه
١ – جميع العوامل المؤثرة	٧٢٨.٤٢
٢ – الإنتاجية الفدانية	٢٢٥.٨٣
٣ – السعر المزرعـى	٢٣٠٩.٨٩
٤ – تكاليف الإنتـــاج	(١٨٠٧.٣)
ثانياً : صافى العائد الفدانى بالجنـــيه	
١ - $\pi_0 = \left[(Q_0.P_0) - C_0\right]$	١٢٩.٤٥
٢ - $\left[(Q_1.P_0) - C_0\right]$	٣٥٥.٢٨
٣ - $\left[(Q_1.P_1) - C_0\right]$	٢٦٦٥.١٧
٤ - $\pi_1 = \left[(Q_1.P_1) - C_1\right]$	٨٥٧.٨٧
ثالثاً : الأرقام القياسية لصافى العائد الفدانى نتيجة تغير كل من :	(%)
١ – جميع العوامل المؤثرة	٦٦٢.٧٠
٢ – الإنتاجية الفدانية	٢٧٤.٤٥
٣ – السعر المزرعـى	٧٥٠.١٦
٤ – تكاليف الإنتـــاج	٣٢.١٩

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، أعداد متفرقة

الأرقام التى بين الأقواس أرقام سالبة

ومن الاستعراض السابق للأرقام القياسية لصافى العائد الفداني من محصول الفول البلدى يتضح أن سياسات الإصلاح الاقتصادى كان لها أثرها الإيجابي على الإنتاجية الفدانية والأسعار المز رعية فى حين كان لها أثراً سلبياً على تكاليف الإنتاج لهذا المحصول ، الأمر الذي يستدعى ضرورة إعادة النظر فى هذه السياسات مرة أخري وبصفة خاصة أن محصول الفول البلدى يعتبر من أهم المحاصيل البقولية فى المقتصد الزراعى المصرى .

فى ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصى بما يلى :

- ضرورة التوسع فى زراعة محصول الفول البلدى خاصة فى الأراضى الجديدة ، الأمر الذى يؤدى تحسين خواص التربة وزيادة الإنتاج الكلى منه ومن ثم ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى منه .
- ضرورة زيادة إحلال العمل الآلى محل العمل البشرى والحيوانى لمحصول الفول البلدى ، الأمر الذى يؤدى إلى تقليل نفقات الإنتاج منه ومن ثم زيادة أربحية المنتج .
- ضرورة العمل على استنباط سلالات جديدة لمحصول الدراسة ذات إنتاجية مرتفعة ومقاومة للأمراض التى تصيب هذا المحصول .
- الاستمرار فى دراسة الأسعار المزرعية لمحصول الدراسة مما يساعد على استمرارية معظمة العائد لمحصول الفول البلدى ، مما يؤدى إلى استمرار الزراع فى حلبة إنتاجه من ناحية ، ويؤدى إلى رفع نسبة الاستكفاء الذاتى من المحصول من ناحية أخرى .
- ضرورة توفير الأعلاف البديلة للفول البلدى فى تغذية الحيوان ، مما يؤدى إلى تقليل حدة المنافسة بين الأنسان والحيوان على هذا المحصول .

الملاحـــق

جدول (١): المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول الفول البلدى فى مصر خلال الفترة (١٩٨١ – ٢٠١٣)

السنوات	المساحة المزروعة (الألف فدان)	الإنتاجية الفدانية (اردب/فدان)	الإنتاج الكلى (الألف أردب)	التكاليف الكلية (جنيه/فدان)	تكلفة الوحدة (جنيه/أردب)	السعر المزرعى (جنيه)	الإيراد الكلى (جنيه)	صافى العائد (جنيه)
١٩٨١	٢٣٧.٧	٥.٦٤	١٣٤٠.٦	١٤٨.٧٥	٢٦.٣٧	٣٦.٤	٢٥١.٦	١٠٢.٨٥
١٩٨٢	٢٧٤.١	٦.١١	١٦٧٥	١٨١.٤٧	٢٩.٧٠	٣٧.٢	٢٧٧.٥	٩٦.٠٣
١٩٨٣	٢٨٩.٥	٦.٥٧	١٩٠١.٢	٢٠٨.٣	٣١.٧٠	٣٩	٣٠٨.٥	١٠٠.٢
١٩٨٤	٢٧٠.٩	٦.٤٦	١٧٥٠.٤	٢٢٨.٠٦	٣٥.٣٠	٤٣	٣٥٦	١٢٧.٩٤
١٩٨٥	٢٨٤.٧	٦.٨٤	١٩٤٧.٣	٢٥١.٥٣	٣٦.٧٧	٤٩.٣	٤١٥.٧	١٦٤.١٧
١٩٨٦	٢٧٠.٢	٦.٧٣	١٨١٩.٧	٢٧٣.٠١	٤٠.٥٧	٧١	٥٥٩.٤	٢٨٦.٣٩
١٩٨٧	٢٨٦.٣	٧.٢٩	٢٠٨٦.٣	٢٩٨.٤٩	٤٠.٩٥	٨٥.٢	٧٠٧.٨	٤٠٩.٣١
١٩٨٨	٣٦٢.٨	٦.٤٥	٢٣٣٨.٥	٣٢٧.٣	٥٠.٧٤	٨٥.٨	٦٣٨.٨	٣١١.٥
١٩٨٩	٣٢٩.٢	٧.٩٧	٢٦٢٣.٨	٣٧٢.٨٢	٤٦.٧٨	٨٩.٥	٧٩٤.٢	٤٢١.٣٨
١٩٩٠	٣٠٢.٩	٧.٩٨	٢٤١٧.٨	٤٨٩.٣٢	٦١.٣٢	١٠٧	٩٤١	٤٥١.٦٨
١٩٩١	٢٩٢.٥	٦.٢٥	١٨٢٨.٧	٥٨٠.٩	٩٢.٩٤	١٣٥.٦	٩٤١.٣	٣٦٠.٤
١٩٩٢	٣٩٠	٣.٥٦	١٣٨٧.١	٦٤٨	١٨٢.٠٢	١٦٤	٦٧٨.٨	٣٠.٨
١٩٩٣	٢٦٥.٩	٦.٦٠	١٧٥٥.٤	٩٨٦.٨	١٤٩.٥٢	١٦٠	١٢٣٠.٨	٢٤٤
المتوسط	٢٩٦.٧	٦.٠٥	١٩١٣.٢	٣٨٤.٢	٦٣.٥	٨٤.٩	٦٢٣.٢	٢٣٩
١٩٩٤	٣٤٢.٢	٥.٩٩	٢٠٤٨	٨٧١.٢	١٤٥.٤٤	١٥٣.٨	١٠٥٦.٦	١٨٥.٤
١٩٩٥	٢٩٤.٧	٨.٥٨	٢٥٣١.١	٩٥٧.٤	١١١.٥٩	١٥٨	١٤٣٧.١	٤٧٩.٧
١٩٩٦	٣٢٩.٣	٨.٦٧	٢٨٥٤.٢	١٠٠١.٧	١١٥.٥٤	١٨٥	١٥١٦.٨	٥١٥.١
١٩٩٧	٣٥٥	٨.٦٥	٣٠٧٢.٦	١٠٢٥.٩	١١٨.٦٠	١٨٩	١٧٥٣.٤	٧٢٧.٥
١٩٩٨	٣٨٥	٨.٧٧	٣٣٧٥	١٤١٣	١٦١.١٢	١٩٢	١٨٤٣.٣	٤٣٠.٣
١٩٩٩	٣١٩	٦.٢٢	١٩٨١.٢	١٣٧٠.٤	٢٢٠.٣٢	١٩٢	١٥٧٨.٨	٢٠٨.٤
٢٠٠٠	٢٧١	٨.٤٤	٢٢٨٣.٣	١٣٣٢.٦	١٥٧.٨٩	١٩٥	١٧٧٧.٤	٤٤٤.٨
٢٠٠١	٣٣٤	٨.٥٠	٢٨٣٥.٤	١٢٨٨	١٥١.٥٣	١٩٤	١٧٩٨.٢	٥١٠.٢
٢٠٠٢	٣٠٣	٨.٥٤	٢٥٨٦.٥	١٣٦٦.٩	١٦٠.٠٦	١٩٧	١٨٦٠.٣	٤٩٣.٤
٢٠٠٣	٢٥٣	٨.٦٠	٢١٧٣.١	١٤٧٦	١٧١.٦٣	٢١٨	٢٠٤٩	٥٧٣
٢٠٠٤	٢٤١	٨.٨٥	٢١٣٢.٢	١٧٦٣	١٩٩.٢١	٣٢٦	٣٠٦٩	١٣٠٦

٢٠٠٥	١٩٨	٩.١٧	١٨١٧.١	١٩٣٨	٢١١.٣٤	٣٣١	٣٢٤٨	١٣١٠
٢٠٠٦	١٧٥	٩.١١	١٥٩٦.٧	٢٠١٦	٢٢١.٣٠	٣٤٧	٣٣٩٨	١٣٨٢
٢٠٠٧	٢١٢	٩.١٨	١٩٤٦.٩	٢٢٩١	٢٤٩.٥٦	٣٥٣	٣٥٠٦	١٢١٥
٢٠٠٨	١٧٠	٩.٢٦	١٥٧٤.٩	٣٢٩٠	٣٥٥.٢٩	٥٨١	٥٦٦٦	٢٣٧٦
٢٠٠٩	٢٠٦	٩.١٥	١٩٠٤.٤	٣٥٢٢	٣٨٤.٩٢	٥٧٣	٥٧٠١	٢١٧٩
٢٠١٠	١٨٤	٨.١٥	١٤٩٦.٧	٣٥٦٨	٤٣٧.٧٩	٥٧٥	٥١٣٣	١٥٦٥
٢٠١١	١٣١	٨.٥٤	١١٢٢.٩	٤٠٩٣	٤٧٩.٢٧	٥٩٦	٥٥٦٧	١٤٧٤
٢٠١٢	٩٧.٩	٩.١٨	٨٩٨.٥	٤٥٠٢	٤٩٠.٤١	٧١٧	٧١٠٧	٢٦٠٥
٢٠١٣	١٠٤.٩	٩.٥٨	١٠٠٥.٦	٤٧٤٣	٤٩٥.٠٩	٧٣٠	٧٢٨٦	٢٥٤٣
المتوسط	٢٤٥.٣	٨.٧١	٢٠٦١.٨	٢١٩١.٥	٢٥١.٦	٣٥٠.١	٣٣١٧.٦	١١٢٦.١

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، أعداد متفرقة

جدول (٢) متوسط إيرادات وتكاليف انتاج الفدان من محصول الفول البلدى مالياً واقتصادياً خلال الفترتين (١٩٨١-١٩٩٣) ، (١٩٩٤-٢٠١٣)

عناصر التكاليف والإيراد	قيمة عناصر الإيراد والتكاليف بالجنيه للفدان			
	فترة ما قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى		فترة ما بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى	
	ماليـاً	اقتصاديـاً	ماليـاً	اقتصاديـاً
أولاً : مستلزمات الإنتـــاج				
التقاوى	٥١	٥٨.٦	١٨٥.٥	٢١٣.١٤
السماد البلدى	٢	٢	١٩.٨	١٩.٨
السماد الكيماوى	٢١.٦	٣٤.٥٦	١٧٠.٦	٢٧٢.٩٦
المبيـــدات	٧	١٣.٨٣	٨٢.٧	١٦٣.٤٢
مصاريف عمومية	٢٢.١	٢٢.١	١٢٠.١	١٢٠.١
إجمالى مستلزمات الإنتاج	١٠٣.٧	١٣١.١	٥٧٨.٧	٧٨٩.٤٢
ثانياً : الموارد المحليـــة				
العمل البشـــرى	١٣٣.١	٨٩.١٨	٤٧٨.٤	٣٢٠.٥٣
العمل الحيوانـــى	٦	٦	١.٩	١.٩
العمل الآلـــــى	٦٨.١	٧٨.٩٣	٢٦٠.١	٣٠١.٤٦
إجمالى عنصر العمل	٢٠٧.٢	١٧٤.١١	٧٤٠.٤	٦٢٣.٨٩
إيجار الأرض	٧٣.٣	٧٣.٣	٨٧٢.٤	٨٧٢.٤
ثالثاً : إجمالى الإيراد				
إجمالى الإيراد	٦٢٣.٢	٩٣٤.٨	٣٣١٧.٦	٤٩٧٦.٤

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، أعداد متفرقة

المراجـــع

أحمد محمد محمد صقر : الإمكانيات الاقتصادية للتوسع فى إنتاج أهم محاصيل البقوليات فى جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٨ .

توفيق السيد سليم (دكتور) وأخرون : أثر سياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادى على أهم المتغيرات الاقتصادية لمحاصيل الحبوب الغذائية فى مصر ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد ٣٠ ، العدد (٣) ٢٠٠٥ .

شهيناز عيد محمود (دكتور) ، محمد على شطا (دكتور) : التحليل الاقتصادي لتكاليف إنتاج محصول الفول فى جمهورية مصر العربية ، مجلة الاقتصاد الزراعى والعلوم الاجتماعية ، مجلد ٣ العدد (٥) ، ٢٠١٢ .

عادل محمد خليفة غانم (دكتور) : أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على اقتصاديات إنتاج واستهلاك ومستقبل المخزون الاستراتيجى للفول البلدى ، مؤتمر الاقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية ، الندوة العلمية الثانية (نحو تنمية اقتصادية زراعية متكاملة) قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨.

فاتن محمد كمال (دكتور) : تحليل اقتصاد للمتغيرات المؤثرة على إنتاج أهم المحاصيل البقولية فى مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الخامس عشر ، يونيو ٢٠٠٥ .
محمد على محمد شطا (دكتور) : الأزمة الإقتصادية العالمية وتداعياتها على التجارة الخارجية لأهم محاصيل الحبوب فى مصر ، مجلة الاقتصاد الزراعى والعلوم الاجتماعية ، مجلد ٢ العدد (٨) ، ٢٠١١ .
نادية محمود مهدى عبد المحسن (دكتور) : محددات الطلب المصرى على البقوليات المستوردة ، مجلة الاقتصاد الزراعى والعلوم الاجتماعية ، مجلد ٤ العدد (٨) ، ٢٠١٣ .
نيفين أحمد حامد (دكتور) : دراسة اقتصادية لمحصول الفول البلدى فى مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثانى والعشرون ، مارس ٢٠١٢ .

ECONOMIC EFFECTS OF ECONOMIC REFORM POLICIES ON THE PRODUCTION OF BEAN CROP IN EGYPT

Nassar, W. O. A.
Dept. of Agricultural Economics, Fac. of Agric., Mansoura University

ABSTRACT

It is the issue of food security of the most important issues that have a direct impact on the political and economic conditions, which are increasing with the escalating food crisis on a private global levels in light of the heavy reliance of countries on food imports from international markets, and is a crop of faba bean of the most important food commodities in the list of Egyptian imports due Because of the main sources of food Egyptian citizen, especially in light of the continued gap between production and consumption, which began to show evident after the application of economic reform policies and so this study aimed to estimate the economic effects of economic reform policies on the production of bean crop in Egypt, through the achievement of the following objectives:

1 - the study of the current status of bean crop in Egypt.
2 - Study the impact of economic reform on the bean crop production policies using both (Chow test) and model image variables, as well as the Policy Analysis Matrix (PAM).
3 - Study the impact of economic reform policies on net feddan of bean crop yield.

The study found the following:

- The existence of a negative impact for the application of economic reform policies on the bean crop planted area where the transformation of the increase at about 5.705 thousand acres before applying these policies to decrease by about 13.45 thousand acres after the application of these policies, which confirms that: -

A - lower average cultivated area of the bean crop of 296.7 thousand acres before the application of this policy to 245.3 thousand acres after the application of these policies.

B - cultivated area of the bean crop before applying economic reform policies have taken an upward trend statistically significant annual increase estimated at 5.63 thousand acres, or accounting for about 1.9 percent of the annual average and estimated at 296.7 thousand acres during the period (1981-1993), in While decreased after the application of economic reform policies and about 15.21 thousand acres, or accounting for about

6.2 percent of the annual average amounting to about 245.3 thousand acres during the period (1994-2013) has been confirmed statistically destination.

- Indices crop broad bean made it clear that economic reform policies have had a positive impact on both productivity Alfdanah and prices of farm, while it had a negative impact on the production of this crop costs, which calls for the need to reconsider these policies again, especially as the crop bean is one of the most important leguminous crops in the Egyptian agricultural Savin.
- Policies and results and indicators derived including analysis matrix made it clear that economic reform for crop broad bean policies during both the study were not in favor of producers of this crop to the presence of high implicit taxes, resulting in a lower incentive for producers and their reluctance to be planted in spite of the positive impact of the economic reform policies of relevant private revenue those relating to the liberalization of producer prices was due to the absence of that effect on the side of production inputs as a result of the abolition of the state input subsidies and abandoning the provision of the most important for growers, leaving the trade to the private sector without control of them, in addition to the low comparative advantage of Egypt in the production of this crop in global markets.

In light of the above findings, the study recommends the following:

- The need to expand the cultivation of bean crop, especially in the new land, which leads to improve the properties of the soil and increase the overall production of it and then the high proportion of self-sufficiency of it.
- The need to increase the automatic replacement of the workplace human labor and livestock to crop broad bean, which leads to reduce the production costs of it and then increase the profitability of the product.
- Need to work on the development of new crop strains to study with high productivity and resistance to diseases which infect this crop.
- Continue to study farm prices for the crop study, which helps to maximize the return to the continuity of broad bean crop, leading to the continuation of agricultural production in the circuit on the one hand, and leads to raise the proportion of self-Alacetkvae of the crop on the other hand.
- Indispensability provide alternative feed Municipal Bean in animal feed, leading to reduce the intensity of competition between humans and animals on this crop.